الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة – السبت – الاحد

٠٧-٠٨-٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ الموافق ٢٣-24-25 فبراير ٢٠١٨

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٢
حقوق الإنسان في العالم	١٧

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"هيئة التخصصات" ترد على المتعضين: لن نسمح لأي ممارس بالعمل قبل إثبات امتلاكه "الكفاءة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

في الوقت الذي اشتكى فيه عدد من الأطباء والعاملين في المجال الصحي، من عدم وجود تجاوب من هيئة التخصصات الصحية مع الشكاوى والمطالب التي أكدوا أنهم تقدموا بها، واصفين ما يلقونه في اختبارات الرخصة المهنية بـ«الإجحاف»، ردت الهيئة في بيان صحافي أمس (تلقت «الحياة» نسخة منه)، أكدت فيه أن اختباراتها معمول بها في معظم دول العالم، مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا منذ أكثر من مئة عام، مشددةً على أنها تتعهد التزامها التأكد من سلامة الممارسة الصحية وعدم السماح لأي ممارس صحي العمل قبل إثبات امتلاكه الحد الأدنى من الكفاءة.

وكان أطباء وعاملين في المجال الصحي صعدوا مطالبهم، عبر وسائل التواصل الاجتماعي وظهروا في عدد من القنوات الفضائية مطالبين «الهيئة» بالرد على تساؤلاتهم عن الآلية التي يتم بناءً عليها احتساب درجات امتحان هيئة التخصصات العام الحالي، واصفين إياها بـ«المجهولة»، مشيرين إلى فشلها، ومستندين إلى تغييره في العام المقبل.

وقالت خريجة ماجستير الصحة العامة من أميركا زينب محمد لـ«الحياة» إنه من المفترض أن يتم تصنيفها اختصاصي أول صحة عامة، لكن الهيئة منحتها تصنيف «فني»، وقالت: «هذا التصنيف يعطى لشهادة الدبلوم. وقمت بمراجعة الهيئة من شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وحتى الآن لم تُحل المشكلة، وكوني من قاطني المنطقة الشرقية، فهذا يكلفني الحضور إلى الرياض لمتابعة الطلب، إذ لا يوجد رقم هاتف خاص للممارسين الصحيين لمراجعة الطلبات، وبالنسبة إلى برنامج «تواصل» الخاص في الهيئة فهو لا يسمح بمعرفة المستجدات الخاصة حول الطلب المقدم، ولا يقدم أي استفسار جديد حتى تتم إغلاق التذكرة السابقة.«

من جهتها، أوضحت هيئة التخصصات الصحية موقفها تجاه ما تم تداوله في شأن اختبارات الرخصة المهنية عبر نقاط عدة، مؤكدةً أن تعليقها للجمهور يأتي ««توضيحاً للحقيقة وتماشياً مع مبدأ الشفافية الكاملة» - على حد تعبيرها - إذ أكدت في بيانها أن اختبارات رخصة الممارسة المهنية الصحية هي من صميم مهمات الهيئة المنصوص عليها في نظامها الأساسي، الذي تضمنت مواده مسؤولية الهيئة عن «الإشراف على الاختبارات التخصصية وإقرار نتائجها، إضافة إلى تقويم الشهادات الصحية المهنية، ومعادلتها، ووضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية.

وأضافت: «الهيئة تمارس هذا الدور، الذي كلفت به نظاماً، للتأكد من كفاءة الممارس الصحي وامتلاكه المهارات والمعلومات الأساسية للمزاولة المهنية في تخصصه. وهي بذلك تقوم بواجبها الوطني والمجتمعي، في تعزيز سلامة الممارسة المهنية، وبالتالي سلامة المرضى والتقليل من الأخطاء الطبية، بهدف الوصول إلى بيئة ممارسة صحية آمنة تعزز الأمن الصحي في المجتمع». وأشارت الهيئة إلى أن اختباراتها تُعد وفق أفضل المعايير العالمية، وعبر اتباع خطوات علمية وعملية معقدة وطويلة تشرف عليها لجان مستقلة من خارج الهيئة، تقوم بدرس وتطوير محتوى هذه الاختبارات باستمرار وفي شكل ممنهج، موضحةً أنها تمنح كل ممارس ثلاث فرص اختبارية، للحصول على درجة النجاح، سنوياً، ما يتيح الفرصة للمتقدمين لتحسين مستوى أدائهم في الاختبار، للوصول إلى درجة النجاح.

وواصلت: «هذه الاختبارات معمول بها في معظم دول العالم، مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا منذ أكثر من مئة عام، وكثير من الدول الأوربية ودول شرق آسيا والخليج العربي، وتعد ركناً أساسياً في المحافظة على سلامة الممارسة المهنية والحفاظ على صحة المجتمع، وبلغت نسب اجتياز الاختبار، خلال الفترة من جزيران (يونيو) حتى كانون الأول (ديسمبر) الماضي، لتخصص الطب البشري ٧٢ في المئة.«

وشددت على أن الاختبار الوطني إلزامي على جميع الممارسين الصحيين في تخصص الطب وطب الأسنان والتمريض، وأنه سيبدأ في تخصص الصيدلة من العام المقبل، فضلاً عن عشرات الاختبارات في التخصصات الأخرى، موضحةً أنه لا يوجد فرق بين الممارس السعودي وغير السعودي في ما يخص ذلك.
وتعهدت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، في ختام بيانها، التزام ما اؤتمنت عليه، من التأكد من سلامة الممارسة الصحية وعدم السماح لأي ممارس صحي بالعمل قبل إثبات امتلاكه الحد الأدنى من الكفاءة، حفاظاً على أرواح المرضى، وتقليلاً من الأخطاء الطبية، وتعزيزاً لصحة المجتمع.

المحاكم التجارية تتخلص من الورق وتتحول إلكترونياً لاختصار فترة التقاضي

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

>كشفت وزارة العدل أن المحاكم التجارية التي انطلقت أعمالها رسمياً مطلع العام الحالي، على وشك أن تتخلص من الورق وتتحول إلى إلكترونية بنسبة ١٠٠ في المئة، في مسعى لتسهيل إجراءات المستفيدين، وتقديم الخدمة بطريقة ميسرة، إضافة إلى استثمار الوقت بالشكل الصحيح، بالاعتماد على الأنظمة التقنية في أعمالها.
ويشمل التحول أعمال المحكمة كافة، بدءاً من رفع الدعوى إلكترونياً إلى التحديد السريع لموعد الجلسة الأولى التي تعقد خلال ٢٠ يوماً من تاريخ قيد الدعوى، إلى خدمة الاستئناف إلكترونياً. وتهدف هذه المحاكم إلى «تعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، والتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المملكة».وأشار رئيس المحكمة التجارية في الرياض الشيخ فراج الدوسري إلى أن أبرز الأسباب التي ساعدت في ذلك هو الاعتماد بشكل كبير على الوسائل التقنية، مبيناً أن الوقت المستغرق بين تقديم الدعوى وتحديد الجلسة الأولى لا يتجاوز ٢٠ يوماً، بعدما كان ذلك يستغرق حوالى شهرين.
وأضاف أن من بين الأسباب التي ساعدت أيضاً في تسريع وتيرة العمل؛ زيادة عدد القضاة والدوائر بنسبة ١٠٠ في المئة، فبعدما كانوا ٢٨ أصبحوا ٥٧ قاضياً حالياً، وكذلك زيادة عدد الدوائر القضائية من ١٠ إلى ٢١ دائرة، إضافة إلى زيادة اختصاصات الدوائر الفرعية التي تنظر من قاضي فرد.
وأكد الدوسري السعي إلى التطوير المستمر في عمل المحكمة التجارية، ومن ذلك زيادة اختصاصاتها عن السابق، بعد انتقالها إلى وزارة العدل، إذ أتاحت إمكان نظر القضايا إذا كان طرف فيها تاجرا أو متعلقة بعمل تجاري، بعد أن كانت لا تنظر إلى القضية إلا إذا كان طرفاها تاجرين. وكشف عن تطوير عملية الاستئناف، إذ أصبح بالإمكان تقديم طلب الاستئناف إلكترونياً، بعد صدور الحكم، من دون الحاجة لمراجعة المحكمة.
وأشار رئيس المحكمة التجارية في الرياض إلى السعي كذلك إلى الاستغناء عن الورق، وتطوير الأنظمة بحيث يتم التعامل مع الدعوى إلكترونياً بشكل كامل، من دون الحاجة إلى سحبها ورقياً بعد دخولها في النظام، بحيث تحول الدعوى عبر النظام مباشرة إلى الدائرة المختصة. ويبدأ مراجع المحكمة مصافحة التقنية عبر الشاشات التي وضعت في مدخل المحكمة، والتي تعرض، عبر بيانات مجدولة، تفاصيل الدوائر القضائية، ومواقع كل دائرة في المبنى، ما يسهل على المستفيدين معرفة موقع الدائرة المطلوبة من دون الحاجة إلى السؤال. وبالقرب من مدخل المحكمة، تم تأسيس مركز أعمال مجاني مجهز بما يحتاجه المستفيد من أجهزة كومبيوتر وطابعات وأجهزة مسح (scanner) لتمكين مقدم الدعوى من الدخول إلى البوابة الإلكترونية للوزارة، وتقديم الدعاوى واستكمال كل ما يحتاجه. وتستخدم المحاكم الخدمات الإلكترونية على بوابة الوزارة لتقديم الدعوى إلكترونياً، من دون الحاجة إلى مراجعتها، إذ يمر الطلب من رفع الدعوى وحتى تحديد موعد الجلسة الأولى بخطوات تقنية لتعقد الجلسة خلال ٢٠ يوماً، بعد أن كان ذلك يستغرق حوالى شهرين، حين كان المستفيد يضطر إلى التقديم ورقياً.

وأمام كل قاعة من قاعات المحكمة تم وضع شاشة كبيرة تعرض مواعيد الجلسات المجدولة، وأرقام ومعلومات القضايا، بحيث يستطيع المستفيد معرفة موعد جلسته بمجرد النظر إليها، فيما تتوزع داخل القاعة شاشات أخرى لعرض تفاصيل الجلسة، ما يتيح لأطراف الدعوى الاطلاع على مجريات التقاضي. وتسهيلاً لإجراءات الجلسات القضائية، أتاحت الشبكة الداخلية في المحكمة ربط القضاة بالمستفيدين وموظفي المحكمة، ما يمكن القاضي من معرفة الحضور خارج القاعة، بعد أن يقوم الموظف المختص بتسجيل حضور أطراف القضايا وبياناتهم وإرسالها عبر النظام للقاضي داخل القاعة، انتظاراً لموعد جلستهم.

ومن الخطوات التطويرية التي باتت محققة حالياً في المحاكمة، عملية الاستئناف التي كانت تستلزم الحضور إلى المحكمة وتسلم نسخة من الحكم، قبل التقديم مجدداً للاستئناف؛ إذ بات من المتاح حالياً طباعة نسخة من الحكم عبر الموقع الإلكتروني، وتقديم طلب الاستئناف من الموقع نفسه من دون الحاجة لمراجعة المحكمة.

•المركز العالمي للحوار" ينظم لقاء دولياً عن السلام.. الإثنين

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م

رابط الخبر

أوضح الأمين العام لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات فيصل بن معمر أن المركز سينظم اللقاء الدولي في دورته الثانية بعنوان: «الحوار بين أتباع الأديان من أجل السلام في فيينا، لتعزيز التعايش واحترام التنوع، وترسيخ المواطنة المشتركة»، بمقره في العاصمة النمسوية فيينا يومي (الإثنين) و(الثلثاء) ٢٧-٢٦ من شباط (فبراير) الجاري،

وأوضح ابن معمر أمس (السبت) أن « اللقاء يأتي استكمالاً للنجاح الذي حقّقه اللقاء الأول بعنوان»: «متحدون لمناهضة العنف باسم الدين» عام ٢٠١٤، وشكّل إسهاماً إضافياً في مسيرة المركز بوصفه منظمة حوار دولية فريدة تجمع بين الدول المؤسّسة، وفي مقدمها المملكة العربية السعودية، صاحبة المبادرة، بالشراكة مع النمسا، ومملكة إسبانيا، والفاتيكان بوصفه عضواً مؤسّساً مراقباً في مجلس الأطراف، وممثلين في مجلس الإدارة من المسلمين، والمسيحيين، واليهود، والبوذيين، والهندوس، ومجلس استشاري يتكون من مئة عضو من أتباع أديان وثقافات متنوعة من العالم.«

وأشار - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى أن اللقاء الدولي الثاني يهدف إلى تعزيز التعايش واحترام التنوع وترسيخ المواطنة المشتركة، من خلال الحوار بين أتباع الأديان والثقافات، في حضور حوالى ٢٥٠ مشاركاً ومشاركة من الأفراد والقيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة وصانعي السياسات من المؤسّسات الدولية المتنوعة.

وأكّد الأمين العام للمركز أهمية تأسيس إطار عملي ومنهجي دائم، تعمل من خلاله هذه المؤسسات والقيادات بشراكات بين بعضها البعض، يسمح لها بتبادل الخبرات وبناء شراكات علمية وتربوية وحياتية، لافتاً إلى أن اللقاء الدولي الثاني يركز على دعم التعايش واحترام التنوع وإطلاق مبادرات إقليمية لتطبيق نتائج هذه اللقاءات.

وعن أهمية اللقاء، بعد مرور ما يزيد على خمسة أعوام من تاريخ إنشاء المركز، وأربعة أعوام على إطلاق مبادرة «متحدون لمناهضة العنف باسم الدين»، أوضح ابن معمر أن مهمة هذا اللقاء هو استثمار هذا الجمع النخبوي من الأفراد والقيادات والمؤسّسات الدينية وصانعي السياسات من أنحاء العالم، لمراجعة ودرس الأعمال المنجزة والبرامج الحالية، إضافة إلى رسم الخطط المستقبلية لمواجهة التحديات المحتملة على المدى المنظور؛ بالنظر إلى المؤسسات الدينية والقيادات الدينية التي باتت أكثر وعياً وإدراكاً لأهمية العمل بتعاون وثيق وتنسيق مسبق، بهدف مساندة صانعي السياسات، بوصفهم جزءاً من الحلول المطروحة للتحديات الراهنة؛ لضمان تعزيز ثقافة الحوار وبناء السلام والأمن.

السجن عام وغرامة نصف مليون ريال للمسيئين إلى أعضاء "الشورى" في "تويتر"

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

حذر مستشار قانوني من الإساءة إلى أعضاء مجلس الشورى والتشكيك في جنسياتهم أو انتماءاتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مبيناً أن ذلك قد يقود المغرد إلى السجن لمدة عام ودفع غرامة نصف مليون ريال، في حال الإدانة أمام القضاء.

وقال المستشار أحمد المحيميد لـ «الحياة»: «إن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ينص في مادته الثالثة على عقوبة المساس بالحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم، بالسجن مدة سنة، وغرامة تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال.«

تحذير المحيميد جاء على خلفية اتهام أعضاء في المجلس بأن لهم «مصالح أو مخططات خبيثة من خارج البلد»، إثر مناقشة «الشورى» منح الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، مشيراً إلى العقوبات التي قد تطاول من أساء إلى أعضاء في المجلس، على خلفية مواقفهم من قضية التجنيس؛ مع أو ضد.

وكان مغردون في «تويتر» شنوا هجوماً شرساً على عضو مجلس الشورى الدكتورة إقبال درندري، على خلفية آرائها المؤيدة لتجنيس أبناء السعوديات، ما دفعها إلى تجميد حسابها في «تويتر». وعلمت «الحياة» أن درندري تقدمت إلى رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ بطلب توفير «حماية قانونية» للأعضاء ضد «الاتهامات والتحريض عليهم، وحملات التشويه الداخلية والخارجية الممنهجة التي يتعرضون لها»، بحسب قولها.

واعتبر المستشار القانوني المحيميد مناقشة مجلس الشورى أحد المواضيع المقترحة أو المجدولة وتحديثها وتطويرها «إجراء نظامياً» ومن حق عضو المجلس ممارسة صلاحياته والتصويت على المقترحات بالقبول أو الرفض، ولا يحق لشخص التشكيك في عضو المجلس مهما كان رأيه، أو التعرض أو المساس بسمعته أو كرامته أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى عضو المجلس.

ربط صرف أدوية السعال بوصفة طبية

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الدمام: علي عبدي ٢٥-٠٢-٢٠١٨ ١:٥٦ AM
كشفت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن وزارة الصحة تعاونت مع عدد من الجهات المعنية في مسألة تقييد صرف أدوية الكحة في عدد من صيدليات المستشفيات الحكومية في الفترة الأخيرة، وذلك بعدم صرفها دون وصفة طبية. وأكدت المصادر أن الإجراء جاء بعد أن توافرت معلومات تؤكد تعاطي هذه الأدوية من قبل مدمني المخدرات بسبب توافرها بأسعار زهيدة وتؤدي نفس مفعول المواد المخدرة، وتسبب حالة من الهذيان والدخول في نوبة ضحك وحالة من الخمول.

مراقبة صرف الأدوية
أوضحت المصادر أن ثلاث جهات تعمل على مراقبة صرف الأدوية وبيعها من خلال الصيدليات، سواء الحكومية أو الخاصة، وهي وزارة الصحة وهيئة الغذاء والدواء وكذلك وزارة التجارة. وبينت ذات المصادر أن هذه الجهات تعمل على إطلاق نظام إلكتروني يرتبط بقاعدة بيانات تضم المنشآت الحكومية والخاصة وبيانات المرضى، وفرضها على جميع الصيدليات لكشف معلومات المريض والتاريخ المرضي وتاريخ آخر عملية صرف دواء، وذلك كجزء أساسي من عملية مراقبة بيع الأدوية في كافة المنشآت الصحية.
بدائل مخدرة
يقول الصيدلي ومستشار الإعلام الصحي الدكتور صبحي الحداد لـ«الوطن» إن هناك أدوية كانت تباع بشكل عادي وبدون أي وصفة طبية وبالكمية المطلوبة، وسوء استخدامها يمنح المريض الشعور بالنعاس أو الشعور بمفعول مماثل لمفعول بعض المواد المخدرة في التنويم. وبين أن الاعتياد الجسماني وتكرار الجرعات يحصلان نوعا من السعادة الزائفة، وهناك إشكالات وحوادث معينة نتيجة سوء استخدام تلك الأدوية، والمصلحة العامة تقتضي منع صرفها لأي أحد إلا للشخص المحتاج من خلال وصفة طبية، لافتا إلى أن معظم الشباب يستخدمون تلك الأدوية للحصول على الآثار الجانبية غير العلاجية مثل الانتشاء.
تأثير أدوية الكحة
أكد حداد أن معظم أدوية الكحة والسعال تحتوي على مواد تؤدي إلى الدوخة والنعاس، ومن وسائل سوء استخدام الأدوية بين الشباب هي استخدام أدوية الكحة كبديل للإدمان وبسعر زهيد مقارنة بالمخدرات، كما أن الأدوية يسهل الحصول عليها واقتناؤها، مشيرا إلى أن كثيرا من العقاقير المصرح بها تم منع صرفها إلا بوصفة طبية بسبب تحول مدمنو المخدرات إليها.
وأضاف أن منع الأدوية وتقييدها بوصفة طبية إجراء يحافظ على صحة الشباب ومستخدمي هذه الأدوية بجرعات عالية لأغراض غير علاجية، لافتا النظر إلى أن الجرعات الزائدة تعد مدمرة للكبد والدم، ولها أضرار كثيرة، ويجب التقييد بالجرعة العلاجية الموصوفة خلال المدة المحددة.

الترفيه تسمح للنساء بتقديم عروض للعائلات

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ-٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

AM الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠٢-٢٥ ١:٥٦
كشف الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للترفيه، المهندس فيصل بافرط، عن تعديل الاشتراطات الخاصة بالترخيص لفعاليات الترفيه المتعلقة بمشاركة النساء في العروض الترفيهية، مؤكدا أن الهيئة أجرت تعديلات على الاشتراطات السابقة، وسمحت للنساء بالمشاركة في الفعاليات الترفيهية الحية .
لفت بافرط في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الهيئة سمحت لعنصر النساء المشاركة في الفعاليات الترفيهية عدا الحفلات الغنائية التي لا يسمح للعنصر النسائي تقديمها سوى في الفعاليات الخاصة بالنساء فقط، مضيفا أن الهيئة تجري تحديثات مستمرة على إجراءاتها، مؤكدا أن في آخر تحديث تم تقليص الاشتراطات التي تطلبها الهيئة من المنظمين للترخيص للفعاليات الترفيهية من ٩ اشتراطات مختلفة إلى ٣ اشتراطات فقط، لافتا إلى إقامة عدد من الفعاليات خلال الفترة السابقة شارك فيها عناصر نسائية منها مسرحية نسائية كويتية عُرضت أمام العائلات.
وكانت الهيئة العامة للترفيه أصدرت في نهاية ٢٠١٧ دليلا بـ«الاشتراطات والضوابط الخاصة بإصدار تراخيص إقامة الفعاليات الترفيهية»، اشتمل على ٩ اشتراطات عامة و ٩ شروط مطلوبة لإقامة فعالية ترفيهية، إضافة إلى ٨ شروط

تتعلق بالعقود بطلب الدعم المالي، كما اشترطت الهيئة توقيع منظمي الفعاليات الترفيهية على ٤ تعهدات للحصول على الترخيص للفعالية .
ونوهت الهيئة حينها في سياق الدليل إلى عدم السماح بمشاركة النساء في العروض الحية حتى لو كانت العروض موجهة للعائلات، بدون موافقة خطية من الهيئة، فيما سمحت بمشاركتها في العروض الحية في حال كانت العروض موجهة للعنصر النسائي فقط.
وشددت على أن مخالفة أي من الضوابط والاشتراطات أو التعهدات المشار إليها في الدليل، يمنح للهيئة العامة للترفيه الحق باتخاذ الإجراء اللازم، وإحالة المخالف للجهات الحكومية المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنه، كما نوهت الهيئة في سياق الدليل إلى أن الدعم سيكون بعد إتمام الفعالية، وتقديم جميع التقارير المطلوبة من المنظم.

١٧٣ قضية ملكية فكرية أمام المحاكم في عامين

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ-٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

جدة: نجلاء الحربي ٢٠١٨-٠٢-٢٥ ٢:٠٣ AM
كشف مصدر عدلي لـ «الوطن» أن المحاكم العامة والتجارية سجلت خلال عامين ١٤٣٨-١٤٣٩ عددا من القضايا التي تدخل تحت ما يعرف بالملكية الفكرية، وبلغ عدد تلك القضايا خلال الفترة السابقة ١٧٣ قضية، وأضافت المصادر أن تلك القضايا كانت من ضمن القضايا المقيدة والواردة للمحاكم الابتدائية ما بين العامة والتجارية، وخاصة قضايا العلامة التجارية، فهي التي تنظر في تلك المحاكم.
صوص مبعثرة
كشف المستشار القانوني والمحامي الدكتور عمر الخولي لـ «الوطن» أن قضايا الملكية الفكرية تشمل الاعتداء على العلامات التجارية لشركات معروفة أو مؤسسات، وهذه القضايا تنظر في المحاكم التجارية والعامة حسب المنطقة، كذلك تشمل الملكية الفكرية قضايا حق المؤلف وسرقة الأشعار والقطع الموسيقية وبراءة الاختراع والنصوص المسرحية وغيرها، وأكد أن العقوبات في مثل هذه القضايا تكون حسب الضرر الذي ألحق بالمدعي، كاشفا أنه لا توجد لدينا لائحة تنفيذية لحماية الملكية الفكرية، بل لدينا مواد مبعثرة في أكثر من نظام ولائحة، وهذه من السلبيات التي لابد من إعادة النظر فيها.
وطالب الخولي بلائحة تنظيمية للملكية الفكرية تضم المواد التي تدخل تحت هذه الملكية كحق المؤلف، وحماية براءة الاختراع، وحماية النصوص المسرحية، وحماية الكتب وحماية العلامة التجارية وغيرها، ولا يكون الحال بالشكل الموجود حاليا، وهو عبارة عن مواد ونصوص مبعثرة تضم عقوبات وغرامات للمعتدين على تلك الملكية الفكرية، كاشفا أنه لابد من التأهيل العلمي لمن يفصل في قضايا الملكية الفكرية، حيث إن أغلب من يفصل فيها موظفون مدنيون ليس لديهم أساسيات القضاء.
تحديد العقوبات
أوضح المحامي عبدالله الغامدي لـ «الوطن» أن هناك لائحة تنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف وضعت أحكام المخالفات والعقوبات التي تلاحق من يعتدي على كتاب أو نص منه وينسبه لنفسه، حيث يصل الأمر للعقاب بإنذار وغرامة مالية لا تزيد على ٢٥٠ ألف ريال، وإغلاق المنشأة المتعدية، ومصادرة جميع نسخ المصنف، والسجن مدة ٦ أشهر وغيرها من العقوبات .
وأضاف الغامدي: أما ما يخص الاعتداء على العلامة التجارية فيدخل تحت قضايا الملكية الفكرية أيضا، وتم وضع لائحة من قبل وزارة التجارة حددت العقوبات التي تطبق في حالة ارتكاب هذا الأمر من قبل أي فرد، حيث أشارت المادة ٤٣ إلى أنه في حال ارتكب شخص عملية تزوير لعلامة مسجلة أو قلدها بطريقة تتسبب في تضليل الجمهور، وكل من

استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة، وكذلك كل من وضع بسوء القصد على منتجاته أو استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره. وكل من عرض أو طرح للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير وجه حق مع علمه بذلك، وكذلك كل من عرض خدمات في ظل مثل هذه العلامة مع علمه بذلك يعاقب بالسجن عاما وغرامة ما بين ٥٠ ألفا إلى مليون ريال أو بهما معا، وهناك عدة عقوبات وضعت حسب نوع المخالفة المرتكبة تجاه العلامات التجارية، مؤكدا أنه لا توجد لدينا لائحة لنظام حماية الملكية الفكرية بشكل عام، بل الأمر يقتصر على مواد مبعثرة وبنود لكل حالة تدخل جميعها تحت مظلة الملكية الفكرية.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تقدم السعودية في مؤشر مدركات الفساد يعزز تكافؤ الفرص أمام المستثمرين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

عبدالعزيز الفكي من الدمام

قال لـ "الاقتصادية" مختصون، إن تقدم السعودية خمسة مراكز في مؤشر مدركات الفساد، يعزز مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، كما يؤكد وجود نظام قضائي تجاري في المملكة مستقر، يعمل على مواجهة الفساد.

وأضافوا أن تقرير منظمة الشفافية الدولية يشير إلى أن السعودية تنتهج مبدأ الشفافية لإنجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي الذي أقرته كاستراتيجية واضحة من أجل تنويع مصادر الدخل.

وأوضح عبدالرحمن الراشد رئيس لجنة الطاقة والاقتصاد في مجلس الشورى، أن المؤشرات العالمية الإيجابية الصادرة عن الجهات والمؤسسات الدولية المتخصصة، تدعم وتعزز ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في اقتصاد الدول، وهذا ما حدث مع السعودية، الأمر الذي يعطي صورة إيجابية عن المملكة واقتصادها في المحافل الدولية.

وأشار الراشد إلى أن تقدم السعودية خمسة مراكز في مؤشر مدركات الفساد يعد اعترافا بأن السعودية ماضية في إصلاحات اقتصادية مدعومة بتوجيهات صارمة من القيادة السعودية بمكافحة الفساد أينما وجد، ما يعطي ثقة كبيرة في الاقتصاد ويعزز من قناعة المستثمرين، الأمر الذي يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف، "الاقتصادات التي يتفشى فيها شتى ضروب الفساد لن تكون قبلة للاستثمارات الأجنبية وتنعدم فيها فرص الاستثمار المتكافئة ويصعب العمل فيها من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب، لذا فإن تقدم السعودية خمسة مراكز في مؤشر مدركات الفساد يؤكد أن سياسة السعودية ماضية في توفير تكافؤ الفرص الاستثمارية لعموم المستثمرين."

وذكر الراشد أن غالبية المستثمرين الأجانب يعتمدون على مثل هذه المؤشرات العالمية الموثوقة من أجل توجيه استثماراتهم نحو الدول التي تحقق مراكز متقدمة بين دول العالم، مبينا أن السعودية واحدة من هذه الدول التي عادة ما تحتل مراكز متقدمة في تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية التي تقيم اقتصادات دول العالم من مختلف النواحي.

وشدد على أن مثل هذه المؤشرات تعتبر محفزا مهما من محفزات جذب الاستثمارات الأجنبية، وخطوة مهمة لدعم الاقتصاد الوطني.

وقال الراشد، "الهيئة العامة للاستثمار في السعودية؛ وهي تسعى لتسويق المشاريع التنموية في السعودية لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاريع الطموحة التي أعلن عنها أخيرا؛ بيدها الآن شهادات دولية صادرة عن جهات موثوقة

عالميا من بينها شهادة منظمة الشفافية الدولية، تعزز من خطواتها نحو إقناع المستثمرين الأجانب وجذب استثماراتهم".
بدوره، أكد الدكتور فايز الشهري، عضو مجلس الشورى، وجود توجه رسمي قوي جدا من القيادة السعودية، لمواجهة الفساد بمظاهره كافة، مبينا أنه لا توجد دولة خلال الأعوام القليلة الماضية اتخذت إجراءات صارمة كما فعلت السعودية.
ولفت إلى أن الإجراءات التي تمت لمواجهة قضايا الفساد دعمت السعودية لتحتل مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد.
وقال إن تقرير منظمة الشفافية يمثل ترجمة واقعية لخطاب الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، الواضح والصريح في إحدى مقابلاته أنه لن يستثنى أحد يثبت تورطه في قضايا فساد.
وأضاف، "الآن وقد صدق القول الفعل وها نحن نرى النتائج في تقارير منظمة الشفافية الدولية"، مشيرا إلى أن الجميع يطمح أن تحتل السعودية مراكز متقدمة مستقبلا.
وذكر أن الفساد يعتبر أكبر عائق أمام خطط التنمية التي تسعى السعودية لتحقيقها وفق رؤية ٢٠٣٠، موضحا أن مواجهة الفساد تعني العدالة في منح الفرص الاستثمارية، والشفافية في العطاءات والعقود الحكومية وغيرها، وتعني كذلك أن القضاء هو الأساس في التعاملات التجارية والمالية والاستثمارية.
من جانبه، أكد عبدالله البراك، محلل اقتصادي، أن إجراءات مواجهة الفساد، أعطى دلالة واضحة أن الدولة ماضية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بكل قوة وصرامة، مشيرا إلى أنه بعد هذه الإجراءات أصبح هناك أداء جيد في الأجهزة الحكومية وأداء القطاع الخاص الذي ينفذ مشاريع لصالح الدولة، ما ينعكس ذلك على الاقتصاد المحلي.
وأفاد بأن السعودية تعمل على تهيئة بيئة عادل للمنافسة في الفرص الاستثمارية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المحلي، ويزيد من ثقتهم في وجود نظام قضاء تجاري عادل لمواجهة أي فساد.
وقال "أكبر دولة تجذب الاستثمارات في العالم هي بريطانيا، وقد سئل أحد وزرائها في أحد المؤتمرات الدولية لماذا دائما بريطانيا تجذب الاستثمارات والفوائض المالية من جميع دول العام سواء من الصين والهند والخليج أجاب إن بريطانيا لديها نظام قضائي عادل ونزيه ونظيف، وكان السبب في انتعاش الاقتصاد البريطاني حتى الآن، ولذا فإن السعودية ليس من الصعب الوصول إلى هذه المرحلة في حال تم تأسيس ودعم الأنظمة القضائية التجارية المستقرة". وأشار إلى أن استقرار الأنظمة التجارية العادلة من أهم الخطوات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنافسية الأعمال، مبينا أنه من الطبيعي تقدم السعودية في مؤشر مدركات الفساد، وذلك بفضل الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الدولة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المحاكم التجارية تتبنى دورة عمل إلكترونية تختصر الإجراءات ووقت التقاضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ-٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

«الاقتصادية» من الرياض
في سعي مستمر لتسهيل إجراءات المستفيدين، وتقديم الخدمة بطريقة ميسرة، إضافة إلى استثمار الوقت بالشكل الصحيح؛ اعتمدت المحاكم التجارية في تسيير أعمالها على الأنظمة التقنية، ونجحت في تحويل أهم خطوات العمل إلى التعامل الإلكتروني.
كما زادت المحكمة التجارية في الرياض عدد القضاة والدوائر بنسبة ١٠٠ في المائة، حيث تمت زيادة العدد من ٢٨ قاضيا سابقا إلى ٥٧ قاضيا حاليا، وكذلك زيادة عدد الدوائر القضائية من عشر دوائر إلى ٢١ دائرة، إضافة إلى زيادة اختصاصات الدوائر الفرعية التي تنظر من قاض فرد.

وتستحضر المحاكم التجارية أهمية الوقت لقطاع الأعمال، حيث ترجمت هذه الأهمية طوال دورة عملها اليوم وتعاملها مع المستفيدين، بدءا من رفع الدعوى إلكترونيا إلى التحديد السريع لموعد الجلسة الأولى التي تعقد خلال ٢٠ يوما من تاريخ قيد الدعوى، إلى خدمة الاستئناف إلكترونيا.
وتهدف المحاكم التجارية التي أطلق الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أعمالها رسميا مطلع العام الجاري إلى تعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، والتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المملكة. وعملت على تطوير الخدمات الإلكترونية لخدمة زوار موقع بوابة وزارة العدل على شبكة الإنترنت؛ يبدأ المراجع للمحكمة التجارية في الرياض مصافحة التقنية عبر الشاشات التي وضعت في مدخل المحكمة، التي تعرض، عبر بيانات مجدولة، تفاصيل الدوائر القضائية، ومواقع كل دائرة في المبنى، ما يسهل على المستفيدين معرفة موقع الدائرة المطلوبة دون الحاجة إلى السؤال.
وبالقرب من مدخل المحكمة، تم تأسيس مركز أعمال مجاني مجهز بكل ما يحتاج إليه المستفيد من أجهزة كمبيوتر وطابعات وأجهزة مسح "scanner" لتمكين مقدم الدعوى من الدخول على البوابة الإلكترونية لوزارة العدل وتقديم الدعاوى واستكمال كل ما يحتاج إليه.
وتستخدم المحاكم التجارية الخدمات الإلكترونية على بوابة وزارة العدل لتقديم الدعوى إلكترونيا، دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة، حيث يمر الطلب من رفع الدعوى وحتى تحديد موعد الجلسة الأولى بخطوات تقنية لتعقد الجلسة خلال ٢٠ يوما، بعد أن كان ذلك يستغرق نحو شهرين، حين كان المستفيد يضطر إلى التقديم ورقيا.
وأمام كل قاعة من قاعات المحكمة تم وضع شاشة كبيرة تعرض مواعيد الجلسات المجدولة، وأرقام ومعلومات القضايا، بحيث يستطيع المستفيد معرفة موعد جلسته بمجرد النظر إليها، فيما تتوزع داخل القاعة عدة شاشات أخرى لعرض تفاصيل الجلسة، ما يتيح لأطراف الدعوى من الاطلاع على مجريات التقاضي.
وتسهيلا لإجراءات الجلسات القضائية، أتاحت الشبكة الداخلية في المحكمة ربط القضاة بالمستفيدين وبموظفي المحكمة، مما يمكن القاضي من معرفة الحضور خارج القاعة، بعد أن يقوم الموظف المختص بتسجيل حضور أطراف القضايا وبياناتهم وإرسالها عبر النظام للقاضي داخل القاعة، انتظارا لموعد جلستهم.

"البلديات" تتصدى لانتشار الإعلانات في الأماكن العامة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

»الجزيرة» - المحليات:

أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية تعميماً إلى كافة الأمانات والبلديات بمختلف مناطق ومحافظات المملكة بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين من الأفراد والمؤسسات والشركات الذين يقومون بوضع ملصقات القروض أو الإعلانات في الأماكن العامة وعلى المنازل.
وتهدف هذه التعليمات إلى معالجة ظاهرة انتشار الإعلانات التجارية المشبوهة، وإزالة الملصقات والإعلانات الخاصة بهذا النشاط من الأماكن العامة.
وتأتي هذه الإجراءات ضمن جهود الوزارة لتنفيذ توصيات دراسة الإعلانات التجارية المشبوهة، والحد من التلوث البصري الذي تخلفه هذه الإعلانات في الأماكن العامة وتماشياً مع تعميم الوزارة بمنع توزيع المطويات التسويقية وإزالة الملصقات الإعلانية والدعائية، وتطبيق الحد الأعلى للعقوبة بحق المخالفين البالغة (٥٠٠) ريال حسب لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية، وذلك على رقم السجل المدني أو رقم إقامة المخالف المرتبط برقم وسيلة الاتصال

المنشورة في الملصق الدعائي سواءً كانوا أفراداً او مؤسسات او شركات. وتحرص الوزارة على تفعيل لائحة الغرامات والجزاءات البلدية، حيث تتولى الوزارة رفع الوعي البيئي وإعداد البرامج المناسبة وتنفيذها لتوعية السكان بأهمية المحافظة على النظافة والصحة العامة، والحد من إنتاج النفايات، والتقيد بالتعليمات الخاصة عند التعامل مع النفايات الصلبة.

للحد من الأخطاء التي قد تتسبب في تأخر تسجيلها وإجازتها في الوقت المحدد ٠المالية" تُصدر تعليمات خاصة للجهات الحكومية عند إعدادها لأوامر الدفع

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

»الجزيرة» - محمد العثمان:
علمت «الجزيرة» عن إصدار وزارة المالية تعليمات للجهات الحكومية خاصة عند إعدادها لأوامر الدفع، بأن يتم مراعاة تدوين بيانات أوامر الدفع بالشكل الصحيح والدقيق وفقاً للتعليمات المالية وتعليمات الميزانية العامة للدولة.
وتأتي هذه التعليمات الخاصة استكمالاً لتنفيذ إجراءات أوامر الدفع عبر النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة «سريع»، وللحد من الأخطاء التي قد ترد بأوامر الدفع والتي من شأنها إعادة أوامر الدفع للجهات الحكومية التي وردت منها لتصحيحها، مما قد يتسبب في تأخر تسجيل أوامر الدفع وإجازتها في الوقت المحدد.
وأوضحت «المالية»، أن أي عقد أو تعميد يتم تسجيله أو إجازته عن طريق منصة اعتماد الجديدة يجب تسجيل الرقم المرجعي لهذا العقد أو التعميد في خانة جنسية المستفيد بأمر الدفع مؤقتاً لحين إضافة خانة الرقم المرجعي في نموذج أمر الدفع الجديد، وإيقاف العمل بنماذج الحسابات البنكية السابقة وتزويد وزارة المالية بالنموذج المعبأ آلياً على مطبوعات البنك والمصادقة عليه من البنك.
كما أكدت على الجهات الحكومية التي لديها أكثر من فرع أو قسم (حسب توزيعات الميزانية) عليهم التقيد بتوزيع أوامر الدفع الذي تقره «المالية» أو ما يتم تخصيصه من الجهة الحكومية، مع تسجيل رقم الحساب البنكي (الآيبان) كاملاً والمكون من ٢٤ خانة للجهات الحكومية أو المقاولين والموردين على أوامر الدفع في خانة رقم الحساب البنكي، وكتابة اسم المستفيد كاملاً طبقاً للاسم المفتوح به الحساب البنكي للجهات الحكومية وطبقاً للسجل التجاري بالنسبة للمقاولين والموردين مع ضرورة مطابقة الاسم للحساب البنكي والصرف عبر نظام سريع، كذلك كتابة اسم المستفيد الفرد رباعياً للسعوديين ومن واقع الهوية الوطنية مع كتابة رقم السجل المدني في خانة رقم المستفيد وللأجانب من واقع الإقامة أو جواز السفر متبوعاً برقم الإقامة أو رقم جواز السفر، كما يتم استقبال أوامر الدفع الخاصة بالرواتب ابتداءً من اليوم الـ ١٥ من كل شهر ميلادي مع مراعاة عدم تأخير إرسالها إلى وزارة المالية إلى ما بعد كل اليوم الـ ٢٠ من كل شهر وتحديد اسم الشهر الميلادي في خانة (وذلك مقابل) في أمر الدفع حتى يتسنى لوزارة المالية تحويلها لحسابات الجهات الحكومية في وقتها المحدد وبالإمكان متابعة صرفها عن طريق الموقع الرسمي للوزارة، مع إيقاف طلب إصدار شيكات للأفراد منسوبي الجهات الحكومية والصرف عبر نظام (سريع) والإيداع في حسابات الجهات الحكومية؛ على أن يستثنى من ذلك: أوامر الدفع المصروفة بالعملة الأجنبية، السلف المصروفة باسم أحد منسوبي الجهة الحكومية، أوامر الدفع الخاصة بالشهداء أو الورثة أو وكيل الورثة، مستحقات الأفراد غير منسوبي الجهة الحكومية، المقاولون او الموردون الصادر بحقهم احكام قضائية.

في حين، أكدت وزارة المالية على المختصين بالجهات الحكومية مراعاة ما ذُكر عند إعداد أوامر الدفع حتى تتمكن وزارة المالية من إنهاء إجراءات أوامر الدفع أولاً بأول.

١٥ فعالية متنوعة في دار رعاية المسنات بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

متابعة - الرياض الإلكتروني
نفذت دار الرعاية الاجتماعية للمسنات بالرياض خلال الشهر الماضي خمسة عشر فعالية متنوعة بالتعاون مع عدد من المراكز والجهات والفرق التطوعية المعروفة وذلك ضمن الأنشطة المختلفة للدار التي تضم ٥٩ نزيلة من المشمولات بالرعاية.
شملت الفعاليات مجموعة من ورش العمل والبرامج التدريبية مثل دورة الكروشية التي استمرت شهراً كاملاً وقدمتها المدربة فاطمة المحمود بالتعاون مع نادي الكروشية بالرياض وبرنامج وقف القدوة الذي تضمن بعض التعريف بأنواع الفنون التشكيلية واليدوية وتدريب النزيلات على تنفيذ وانتاج بعض الأعمال اليدوية والقطع الفنية المميزة حسب رغباتهن وقدراتهن بالإضافة إلى البرامج الرياضية التي اقيمت بالتعاون مع مركز الملك سلمان الاجتماعي بمشاركة بعض المدربات في مضمار المشي بالمركز ،وتنظيم عدداً من البرامج الترفيهية والرحلات إلى المخيمات الشتوية والمزارع والإستراحات ومدن الألعاب الترفيهية والمجمعات التجارية بمنطقة الرياض بمشاركة فريق الندائية التطوعي وبعض صديقات الأمهات وأسرهن وتخلل هذه البرامج العروض المرئية والمسابقات والألعاب الشعبية وتوزيع الهدايا على النزيلات بشكل عام ، كما استقبلت الدار خلال الشهر خمسة وفود من طالبات ومعلمات مدارس التعليم العام في زيارات داخلية للتعرف على خدمات الدار وقضاء بعض الوقت مع النزيلات.
واوضحت مديرة دار الرعاية الاجتماعية للمسنات بالرياض فاطمة المساعد أن الدار تواصل جهودها في تقديم كافة اوجه الرعاية للنزيلات وتنظيم مثل هذه البرامج التي تهدف إلى رفع معنويات المسنات ومعالجة الظواهر والمشكلات النفسية التي قد يعانين منها بسبب الوحدة أو الشيخوخة مبينةً أن الدار تعمل على احتواء النزيلات ممن لا عائل لهن وفق الشروط المحددة.

هيئة التخصصات الصحية تصدر بيانا حول اختبارات الرخصة المهنية لممارسة مهنة الطب

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

متابعة - الرياض الإلكتروني
إشارة إلى ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض القنوات التلفزيونية حول اختبارات الرخصة المهنية لممارسة مهنة الطب التي تشرف عليها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية يسر الهيئة أن توضح النقاط التالية للجمهور توضيحًا للحقيقة وتماشيًا مع مبدأ الشفافية الكاملة:
اختبارات رخصة الممارسة المهنية الصحية هي من صميم مهام الهيئة المنصوص عليها في نظامها الأساسي الصادر بالمرسوم الملكي م /٢ وتاريخ ١٤١٣/٢/٦هـ الذي تضمنت مواده مسؤولية الهيئة عن "الإشراف على الامتحانات التخصصية وإقرار نتائجها إضافة إلى تقويم الشهادات الصحية المهنية و معادلتها ووضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية"، وبالتالي فإن الهيئة تمارس هذا الدور الذي كلفت به نظامًا للتأكد من كفاءة الممارس الصحي وامتلاكه المهارات والمعلومات الأساسية للمزاولة المهنية في تخصصه. وهي بذلك تقوم بواجبها الوطني والمجتمعي في تعزيز سلامة الممارسة المهنية وبالتالي سلامة المرضى والتقليل من الأخطاء الطبية بهدف الوصول إلى بيئة ممارسة صحية آمنة تعزز الأمن الصحي في المجتمع.
تعد اختبارات الهيئة وفق أفضل المعايير العالمية (Best practices) حيث يتم ذلك عن طريق خطوات علمية وعملية معقدة و طويلة يمكن أن تختصر في التالي:
•دراسة نوعية الوظيفة (job analyses) والاحتياجات والمهارات والكفاءات للقيام بمهام هذه الوظيفة بأمن وسلامة.
•إعداد خارطة الاختبار (Blueprint) التي تضم نوعية الأسئلة والكفاءات التي تقيسها ويتم اعتماد هذه الوثيقة من قبل لجنة مركزية مكونة من عمداء بعض الكليات وخبراء في المجال وعلماء في التعليم الطبي من غير منسوبي الهيئة.
•إعداد الأسئلة عن طريق خبراء من أساتذة في الجامعات السعودية وخبراء في التعليم الطبي وممارسين صحيين على درجة استشاري من مختلف القطاعات الصحية بعد أن يتلقوا تدريبا مقننا على طريقة وضع الأسئلة وهم أيضا ليسوا من منسوبي الهيئة.
•تُراجع الأسئلة علميًا ولغويًا وفنيًا وتجرب على شريحة من الطلاب للتأكد من صلاحيتها ثم تضاف لبنك الأسئلة الذي يحتوي عادة على آلاف الأسئلة.
•يتم تحديد نسبة النجاح وفق طريقة مقننة وعلمية (Angoff method) وهي طريقة علمية متبعة في أغلب الاختبارات العالمية العلمية
•يتم استخدام هذه الأسئلة في الاختبارات وبعد كل اختبار يتم تقييم الاختبارات (Psychometric Analysis) وذلك من خلال تقييم صعوبة الأسئلة واستبعاد الأسئلة غير المناسبة وفق معايير محددة وتحديد مستوى الاختبار وصعوبته ومن ثم رصد النتائج وإعلانها.
تشرف على هذه العملية لجان مستقلة من خارج الهيئة تقوم بدراسة وتطوير محتوى هذه الاختبارات باستمرار وبشكل ممنهج.

لكل ممارس ثلاث فرص اختبارية للحصول على درجة النجاح سنوياً مما يتيح فرصة للمتقدمين لتحسين مستوى أداءهم في الاختبار للوصول الى درجة النجاح.
هذه الاختبارات معمول بها في معظم دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية و كندا منذ أكثر من مائة عام وكثير من الدول الأوربية ودول شرق اسيا و الخليج العربي وتعد ركنًا أساسيًا في المحافظة على سلامة الممارسة المهنية والحفاظ على صحة المجتمع.
بلغت نسب اجتياز الاختبار خلال الفترة من يونيو وحتى ديسمبر للعام ٢٠١٧م لتخصص الطب البشري ٧٢ ٪
الاختبار الوطني إلزامي على جميع الممارسين الصحيين في تخصص الطب وطب الأسنان والتمريض وسيبدأ في تخصص الصيدلة من العام القادم فضلاً عن عشرات الاختبارات في التخصصات الأخرى ولا يوجد فرق بين الممارس السعودي وغير السعودي في ذلك.
والهيئة السعودية للتخصصات الصحية إذ توضح ذلك فإنها تؤكد أن هذه الاختبارات ضمن صلاحياتها ونطاق عملها، وتتعهد أنها ملتزمة بما أؤتمنت عليه من التأكد من سلامة الممارسة الصحية وعدم السماح لأي ممارس صحي بالعمل قبل إثبات امتلاكه للحد الأدنى من الكفاءة حفاظاً على أرواح المرضى وتقليلاً من الأخطاء الطبية وتعزيزاً لصحة المجتمع.

سائق الحافلة

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

عبد العزيز السودي

تركة ثقيلة متراكمة تواجهها هيئة النقل العام ومعها جهاز المرور، تتلخص في سلوكيات السائقين، تبرز بين فينة وأخرى عند وقوع حادث أو مقطع مسرب.
على وسائل التواصل الاجتماعي، تفاعل مواطنون مع مقطع يصور سائقاً يقود حافلة وهو في وضع غير متزن لسبب لم يعلم بعد، ومن الأصوات في المقطع يتبين وجود ركاب من بينهم أطفال.
الحالة ليست مستغربة، ففي كل يوم نرى أشكالاً من سلوكيات سائقي سيارات كبيرة وصغيرة لا توصف إلا بالاستهتار والبلادة، لكنها في الكبيرة خصوصاً الحافلات، بما تنقله من أرواح، يبدو خطرها أكبر.
مشاهد الاستهتار تحدث حتى داخل الأحياء عند نقل طلاب أو طالبات. السرعة والوقوف الخاطئ متلازمة حافلات. وهذا نتيجة زمن طويل من فوضى النقل العام، ولعدم توافره في شكل معقول ومقنن، نشأ الكثير من المؤسسات والشركات لاستغلال ارتفاع الطلب ليتم استخدام المتاح من السائقين. ولم لا؟ فمع عدم وجود ضبط مروري شاعت الفوضى.
الهيئة مطالبة بالتدقيق في المنبع، وعدم الاكتفاء بإطفاء حرائق تظهر على السطح لتتناقلها وسائل التواصل، والمنبع تحت إشرافها والرخص تصدر عنها.
من الواجب عدم الاكتفاء بمخالفة السائقين بل تحميل المؤسسات التي تشغلهم جزءاً من المسؤولية، والغرامات وحدها غير كافية لإيقاف هذا العبث.

هيئة محامي الدفاع السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ-٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أصيل الجعيد

لا بد أن تدرس فكرة إنشاء جهاز مستقل يسمى هيئة محامي الدفاع السعودية تكون مهمتها الدفاع عمّن لا يستطيعون تحمل تكاليف تعيين محام

أصدر وزير العدل السعودي أخيرا قرارا تاريخيا بمعنى الكلمة، يتمثل في تكفل وزارة العدل بتأمين محام لكل من لا يقدر على دفع تكاليف محام كفء، ووضعت لذلك الضوابط حتى إنها قد حددت المبلغ المدفوع للمحامي المعين من قبل الوزارة بحد أعلى وأدنى، القرار تاريخي لا شك لأنه يمهد لبناء ثقافة قانونية تسهم في ألا يمثل أحد نفسه في المحاكم واللجان القضائية إلا عن طريق محام صونا للحقوق، كما أنه ضمانة لمن لا يستطيع توفير مصاريف المحامي أن يكون له حق التمثيل القانوني مثله مثل من يملك المال، وهذه المساواة مهمة لمن يبتغي عدلا لا يفرق بين غني وفقير.

المحامون شئنا أم أبينا هم درجات وخبراتهم تختلف، والجيد منهم مكلف جدا، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي سوف يمنع أي شخص من الكذب قولا أنه لا يستطيع التكفل بتكاليف المحامي؟ لهذا لا بد للضوابط القانونية أن تشير إلى وسيلة للتحقق من الملاءة المالية للشخص المطالب بمحام معين من قبل الدولة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أيضا من التحقق لئلا يحتكر محامين بعينهم في موضوع الدفاع، ولا بد كذلك من وجود آلية للتحقق من أن المبلغ الذي يطالب به المحامي معقول نظير خدماته، كل هذه مشاكل متوقعة ما لم تنظم الوزارة الوضع، والأفضل أن يصدر دليل تنظيمي شامل للتسعير وخلافه، بيد أنه هناك فكرة أكثر انضباطا من الناحية المادية أكثر من تعيين محامين مؤقتين للدفاع من القطاع الخاص، كنت أقول دائما ومازلت أنه علينا أن ننظر إلى من سبقنا في الحضارة، ونرى ماذا فعلوا وسيفعلون، فالمعارف تنتقل بين الحضارات بطريقة تراكمية، ففي أميركا تلجأ البلدات الصغيرة التي لا تملك أموالا كافية لتنشئ بها مكاتب للدفاع العام كطريقة وزارة العدل السعودية في تعيين المحامين من القطاع الخاص، وأما إن كانوا يملكون مالا كافيا فسوف ينشئون على غرار مكاتب المدعين العامين مكاتب لمحامي الدفاع، وهؤلاء محامون حكوميون مهمتهم الدفاع عمن يثبت عدم قدرته المادية على تحمل مصاريف محام، لذا فإن رواتبهم ثابتة معلومة من الحكومة على عكس العقود مع المحامين السعوديين والتي ترغب الوزارة في تطبيقها.

فكيف سوف تنظم وزارة العدل مسألة الساعات التي يقضيها المحامي بحثا في القضية؟ ليس علينا سوى الانتظار لمشاهدة النتائج، ولكن أتمنى أن تستبق الوزارة المشاكل قبل أن تبتدئ حتى، وهذا النهج مهم في العمل الحكومي، فلا أحد ينتظر وقوع مشكلة ليبدأ بالتحرك الإيجابي، لذا أعتقد أن الجهات المعنية لا بد أن تدرس فكرة إنشاء جهاز مستقل بمثابة استقلال النيابة العامة يسمى هيئة محامي الدفاع السعودية تكون مهمتها الأولى الدفاع عن المظلومين ممن لا يستطيعون تحمل تكاليف تعيين محام، بالإضافة إلى مهام أخرى قد تسند إليهم تبعا لطبيعة الحال، والأهم من ذلك وجود ضوابط واضحة للتأكد من المركز المالي للمتقدم إلى الخدمة.

قد يغضب الكثير من المحامين مما قلت لكنها الحقيقة، فالتلاعب بعدد ساعات القضية شيء ممكن تماما والرقابة ممكنة، لكنها مكلفة كذلك، على نفس النسق إنسان يمثل ألا يستطيع التكفل بمصاريف محام! لا أريد أن يتكرر هنا نفس الخطأ الذي حصل فيمن يطلب مساعدة الضمان الاجتماعي والتي ظهر منها أن هناك أناسا لأعوام طوال وبلا رحمة استغلوا الثغرات القانونية بمساعدة أو بدون لأخذ ما لا يستحقون!

المملكة تُجدد التأكيد على مساندة الصومال وأفغانستان في مواجهة الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ -٢٥ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

عبر مصدر مسؤول بوزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية للتفجير بسيارتين ملغومتين في العاصمة الصومالية مقديشو، والهجمات التي شهدتها العاصمة كابول وإقليم فراه بأفغانستان.
وأكد المصدر وقوف المملكة إلى جانب تلك الصومال وأفغانستان ضد الإرهاب والتطرف، مقدما العزاء والمواساة لذوي الضحايا وحكومتي وشعبي البلدين، متمنياً للجرحى الشفاء العاجل.

كاريكاتير

	الجزيرة المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ - ٢٥ فبراير ٢٠١٨م http://www.al-jazirah.com/2018/20180225/cr2.htm
	الحياة المصدر: جريدة الحياة الاحد ٠٩ جمادى الاخر ١٤٣٩هـ - ٢٥ فبراير ٢٠١٨م http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/27616539/%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3